



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
أيلول / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN
SEPTEMBER / 2025

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٥

أبحاث ودراسات

٣٣

أخبار إقتصادية محلية

٣٦

صحافة متخصصة أجنبية



أزمة نظامية ... من الاعتراف إلى التطبيق

منذ بداية الأزمة، ظلّت المصارف محوراً للجدل، وكثيراً ما نُظِر إليها وكأنها السبب أو الضحية، أو الاثنين معاً. لكنّ التطوّرات الأخيرة في الخطاب الرسمي بدأت ترسم مساراً مختلفاً، أكثر واقعية ووضوحاً.

فقد صرّح سعادة حاكم مصرف لبنان، الأستاذ كريم سعيد، خلال جلسة المجلس النيابي المخصصة لمناقشة مشروع موازنة ٢٠٢٥، بوضوح لا لبس فيه، قائلاً:

«الأزمة هي أزمة نظامية (Systemic Crisis)، وليست أزمة قطاع مصرفي بحدّ ذاته.»

هذا التصريح، الصادر عن المرجعية النقدية الأولى في البلاد، يُعدّ بمثابة إعلان حاسم عن طبيعة الأزمة، ويؤسّس لقراءة جديدة تستوجب حلولاً شاملة تتناول النظام المالي والاقتصادي ككلّ، لا المصارف وحدها.

وفي السياق نفسه، جاء موقف معالي وزير المالية، الأستاذ ياسين جابر، في كلمته أمام مؤتمر اتحاد المصارف العربية المنعقد يوم الخميس في ١٨ أيلول ٢٠٢٥، ليعزّز هذا التوجّه، إذ قال:

«الأزمة الأخيرة اختلفت عن سابقتها لتشمل كامل النظام المصرفي من خلال انضمام المصرف المركزي إلى عناصر الأزمة، وأصبحت أيضاً أزمة نظام مالي بعد أن اتخذت الحكومة اللبنانية في نيسان ٢٠٢٠ قراراً بالتوقّف عن سداد ديونها المحرّرة بموجب سندات دولية متداولة بالعملة الأجنبية.»

هاتان الشهادتان، الصادرتان عن رأسي السلطتين النقدية والمالية، تضعان حدّاً للجدل الطويل حول تحديد هوية الأزمة. فبعد سنوات من الاتهامات المتبادلة والتفسيرات المتناقضة، أصبحت الصورة واضحة: نحن أمام أزمة نظامية متعدّدة الأبعاد، تتطلب حلولاً تُشارك فيها كلّ الأطراف، وعلى رأسها الدولة ومصرف لبنان كما والمصارف.

لكن الاعتراف بطبيعة الأزمة لا يُغني عن معالجة للأسئلة العالقة. وفي طليعتها:

• ما معيار تراتبية المسؤوليات؟

إنّ الحلّ لا يكمن فقط في الاعتراف بجوهر الأزمة، بل في ترجمة هذا الاعتراف إلى خطوات عملية تأخذ في الاعتبار الواقع القائم، فتراتية المسؤوليات لا تبدأ من أسفل الهرم بل من رأسه: الدولة، ثم مصرف لبنان ومن ثم المصارف.

• **ما مصير مبلغ ١٦,٥ مليار دولار** الذي يعتبره مصرف لبنان ديناً له بذهمة الدولة؟ هذا المبلغ يشكّل عنصراً أساسياً في المعادلة، ويؤثر مباشرة على ميزانية مصرف لبنان وقدرته على مواكبة أيّ خطة إنقاذ.

• هل سيتم تطبيق المادة ١١٣ من قانون النقد والتسليف؟

هذه المادة تُلزم الدولة قانوناً بإعادة رسملة مصرف لبنان في حال تعرّض لرأسمال سلبي. فهل سيلتزم التشريع المقبل بتطبيقها؟

• أين المصارف اليوم من خطة ردم الفجوة المالية؟

المصارف التي صمدت طوال السنوات الست الماضية، رغم أصعب الظروف، تُثبت أنها قادرة على النهوض مجدداً إذا ما توفّرت الإرادة السياسية والنية الصادقة للمعالجة. لكنّ المصارف، في الوقت عينه، تشعر بأنها مستبعدة عن الجزء الأهم من النقاشات الحاصلة. في هذا السياق، يتم التحضير لمشروع قانون الفجوة المالية حالياً من دون إشراك «فعلي» لجمعية المصارف في الاطلاع على الصياغات الجارية، إذ تطلع المصارف على ما يرشح عن هذه التحضيرات من خلال وسائل الإعلام المرئية والمقروءة التي تُسرّب إليها الصيغ المقترحة.



إنّ المرحلة الجديدة التي تلوح في الأفق قد تجعل من عام ٢٠٢٦ عام البدء بتنفيذ الحلول النهائية، وإعادة إطلاق القطاع المصرفي على أسس أكثر صلابة، كما وإعادة الحقوق إلى أصحابها ضمن إطار دولة تسعى، أخيراً، إلى إعادة بناء الثقة والمؤسسات. لكنّ المطلوب اليوم يبقى في استكمال هذا التوجّه بشفافية وتنسيق مع الجهات المحلية والدولية، لكي لا تضيع الفرصة مجدّداً، ولا يُعاد إنتاج الأزمة بثوب جديد.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الاقتصادي العام

تموز 2025

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاسة

في تموز ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأمريكي، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ٢٦١٢ شيكاً بقيمة ٤١٥٠ مليار ليرة،

وبلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٦٥٩٥ شيكاً بقيمة قاربت الـ ٨٤,٢ مليون دولار أمريكي. وبمقارنة الأشهر السبعة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ٦٣٩٧ شيكاً وبمقدار ١١٦٨٠ مليار ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٢٢٩٢٦ شيكاً وبقيمة ٣٠٤,٣ ملايين دولار.

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر السبعة الأولى من العامين

2025-2024

2025	2024	
الشيكات بالليرة		
11098	4701	- العدد
19526	7846	- القيمة (مليار ليرة)
1759	1669	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
الشيكات بالعملات الأجنبية		
32759	9833	- العدد
437,9	133,6	- القيمة (مليون دولار)
13366	13584	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٤٥ مليون دولار مقابل ٣١ مليون دولار و٨٨ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٥٠,٧٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٦٦٠٤ مليارات ليرة في تموز ٢٠٢٥ مقابل ٣٩٧٧ مليار ليرة في الشهر الذي سبق ٨٧٩٩ مليار ليرة في تموز ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٧,٢٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥

جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
				الشيكات بالليرة
62	111	226	587	- العدد (آلاف)
34627	47579	36174	19144	- القيمة (مليار ليرة)
558500	428640	160062	32613	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
7	11	74	537	- العدد (آلاف)
428	868	2402	6649	- القيمة (مليون دولار)
61143	78909	32459	12382	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٤,٠٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٦,٩٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٨,٣٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٨٪)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٣٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في النصف الأول من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٢٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٩,٢٪)، فالإمارات العربية المتحدة (٧,٦٪)، ثم كلّ من مصر وسويسرا (٧,٢٪).

في حزيران ٢٠٢٥، انخفضت قيمة الواردات السلعية إلى ١٤٦٩ مليون دولار مقابل ١٨٢٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٣٦٧ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٤). وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ٩٦١٠ ملايين دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٤,٦٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢٣,٢٪ في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في النصف الأول من العام ٢٠٢٥

جدول رقم 3

الواردات السلعية في النصف الأول من السنوات 2025-2022

نسبة التغير 2025-2024، %	2025	2024	2023	2022	
14,6+	9610	8384	8610	9008	الواردات السلعية (مليون دولار)
23,2+	7537	6117	5505	5640	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في حزيران ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٦٤ مليون دولار، مقابل ٢٨٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و ٢٠١ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ١٧٤٥ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٣,٠% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وتوزعت الصادرات السلعية في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها

٣٦,١% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٣%)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,١%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٧,٧%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في النصف الأول من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٠,٧% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٨,٠%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (٤,٤%)، فمصر (٤,٢%)، ثم سوريا (٤,١%).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في النصف الأول من السنوات 2025-2022

نسبة التغير 2025-2024 %	2025	2024	2023	2022
23,0+	1745	1419	1384	1901
22,4+	901	736	763	810

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في حزيران ٢٠٢٥، انخفض عجز الميزان التجاري إلى ١٢٠٥ ملايين دولار مقابل عجز قدره ١٥٣٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ١١٦٦ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٤). وازداد عجز الميزان التجاري إلى ٧٨٦٥ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٦٩٦٥ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- في تموز ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٤٢٥ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٣٣٩ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٨٥ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٣٥٢ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٥.

وفي الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي**

الموجودات الخارجية بما فيها الذهب بقيمة ٨٩٢٠ مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٧٦٩٥ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+١٢٢٥ مليون دولار). أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ٢٤٨ مليون دولار في شهر تموز ٢٠٢٥، وبحوالي ٢٥٦٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ٦٨٩ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٤.

قطاع البناء

- في حزيران ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٥٧٦ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٧٧١ ألف م^٢ في الشهر الذي سبق و ٤٨٩ ألف م^٢ في حزيران ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٨,٥% في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في النصف الأول من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022
3691	3115	2314	6302

(مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في تموز ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٥٩٩٠ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٤٧٤٢٧٣ شخصاً وعدد المغادرين ٣١٨٦١٧ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٤٧٧ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٤٢٥٣ طناً مقابل ١٤٣٧ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازدادت حركة القادمين بنسبة ٦,٠٪، في حين تراجع عدد الرحلات بنسبة ١,٨٪ كما تراجعت كل من حركة المغادرين بنسبة ٤,٠٪ وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٥,١٪.

- في حزيران ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢٠٨٠,١ مليار ليرة مقابل ٢٢٨٧,٦ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و١١١١,٠ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١٤٢,٨٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في نيسان ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ١٩٥ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٨٣ ألف طن في نيسان ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجّلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٤٨,٦٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الأشهر السبعة الأولى من العام 2025-2024

التغير، %	2025	2024	
1,8-	29939	30474	حركة الطائرات (عدد)
48,3		39,3	منها: حصة الميدل ايست، %
6,0+	2073150	1956383	حركة القادمين (عدد)
46,7		37,4	منها: حصة الميدل ايست، %
4,0-	1718784	1790003	حركة المغادرين (عدد)
49,4		39,0	منها: حصة الميدل ايست، %
69,8-	859	2843	حركة العابرين (عدد)
5,1-	37148	39159	حركة شحن البضائع (طن)
28,7		22,1	منها: حصة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تموز ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٣٠ باخرة، وحجم البضائع المرفغة فيه ٤٨٨٥٤٥ طناً والمشحونة ٨٥٥٠٥ أطنان، وعدد المستوعبات المرفغة ٢٠٥٣٤ مستوعباً. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من عدد المستوعبات المرفغة بنسبة ٢٢,٣٪ وحجم البضائع المرفغة بنسبة ١٥,٨٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٧٪، في حين تراجع عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٩,٦٪.

مؤشر أسعار المستهلك

في تموز ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ١,٣٢٪ قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٤,٢٧٪ قياساً على تموز ٢٠٢٤، حيث سجلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند التعليم والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة.

بورصة بيروت

في تموز ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٠٦٥٨٣٨ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٢٩,٩٢ مليون دولار مقابل تداول ٤٩٦٥٢٥ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ١٠,٨٦ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٩٢١٧٦٠) سهماً متداولاً بقيمة ٤٦,٠٠ مليون دولار في تموز ٢٠٢٤. على صعيد آخر، انخفضت الرسملة السوقية إلى ٢٠٧٠٨ ملايين دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥ مقابل ٢٣٥١٥ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (١٨٥٩٣) مليون دولار في نهاية تموز ٢٠٢٤).

وفي تموز ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٠,٥٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٦,٨٪ للقطاع المصرفي و٢,٧٪ للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر السبعة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٦,٦ ملايين سهم إلى ٩,٣ ملايين.
- انخفاض قيمة التداول من ٢٩٠,١ مليون دولار إلى ١٧٠,٤ مليوناً.

الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في النصف الأول من العام 2025

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	1073	11.2	سويسرا	362	20.7
اليونان	879	9.1	الإمارات العربية المتحدة	314	18.0
الإمارات العربية المتحدة	732	7.6	الولايات المتحدة الأميركية	77	4.4
مصر	697	7.3	مصر	74	4.2
سويسرا	687	7.1	سورية	71	4.1
تركيا	669	7.0	العراق	70	4.0
إيطاليا	470	4.9	تركيا	58	3.3
الولايات المتحدة الأميركية	343	3.6	قبرص	44	2.5
المملكة العربية السعودية	323	3.4	اليونان	41	2.3
ألمانيا	322	3.4	الأردن	40	2.3
البرازيل	219	2.3	قطر	33	1.9
فرنسا	217	2.3	ساحل العاج	30	1.7
الهند	191	2.0	كوريا	27	1.5
الاتحاد الروسي	156	1.6	إيطاليا	25	1.4
اسبانيا	153	1.6	كونغو	23	1.3
المملكة المتحدة	140	1.5	المغرب	22	1.3
دول أخرى	2339	24.3	دول أخرى	434	24.9
مجموع الواردات السلعية	9610	100.0	مجموع الصادرات السلعية	1745	100.0

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2020	2021	2022	2023	2024			2025		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(308.5)	197.5	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3
شباط	(347.4)	(340.6)	(601.8)	2099.7	161.3	(71.8)	89.6	753.1	166.0	919.1
آذار	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1605.4	24.5	1629.9	2150.0	90.9	2240.9
نيسان	(240.6)	(546.0)	(229.4)	62.3	1096.7	64.0	1160.7	2207.8	266.3	2474.2
أيار	(887.7)	(180.7)	(402.3)	(5.6)	461.7	9.2	471.0	217.8	83.0	300.8
حزيران	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(70.4)	(465.6)	(536.0)	102.1	250.1	352.2
تموز	(3046.4)	38.7	(207.7)	(217.2)	1162.6	(31.1)	1131.5			
آب	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	145.1	1216.7	54.4	1271.1			
أيلول	(2107.7)	784.6	48.5	470.2	1332.7	25.5	1358.2			
تشرين الأول	(380.0)	(154.4)	192.8	(81.2)	725.1	1023.7	1748.8			
تشرين الثاني	(214.4)	159.9	(354.4)	185.6	(1167.0)	182.6	(984.4)			
كانون الأول	(348.1)	(384.4)	17.1	591.3	(502.5)	(287.0)	(789.5)			
المجموع العام	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	5714.0	725.9	6439.9	7355.8	1139.7	8495.5

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م)
حزيران 2024 - حزيران 2025

المحافظات	حزيران 24	النسبة (%)	حزيران 25	النسبة (%)
بيروت	9867	2.02	24799	4.30
جبل لبنان	164419	33.62	173239	30.07
البقاع	54159	11.08	96835	16.81
الشمال (1)	4497	0.92	2477	0.43
الشمال (2)	106173	21.71	105590	18.33
الجنوب	95336	19.50	120810	20.97
النبطية	54556	11.16	52338	9.09
المجموع	489007	100.00	576088	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
تموز 2024 - تموز 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
تموز 24	2831	2828	5659	410985	339121	750106	682	750788	3992	2222	6214
تموز 25	2997	2993	5990	474273	318617	792890	477	793367	4253	1437	5690
التغير %	5.9	5.8	5.8	15.4	-6.0	5.7	-30.1	5.7	6.5	-35.3	-8.4

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
تموز 2024 - تموز 2025

عدد البواخر	تموز 2024	تموز 2025	التغير %
عدد البواخر	130	130	0.0
البضائع المفرغة (طن)	442745	488545	10.3
البضائع المشحونة (طن)	73595	85505	16.2
المستوعبات المفرغة	16347	20534	25.6
عدد السيارات المستوردة	3105	8311	167.7

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

دولار أميركي في العام ٢٠٢٤، مقابل ٤,١ مليارات دولار للمقبوضات الإجمالية، ليتحقق فائض عام بحوالي ٢٩٧ مليون دولار. وللمقارنة ودائماً بحسب دائرة السيولة، بلغت المدفوعات الإجمالية ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام
نشير بداية إلى أن وزارة المالية توقفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزعها. وفي معطيات مقتضبة، واستناداً إلى دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، بلغ مجموع الإنفاق العام ما يعادل ٣,٨ مليارات

المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
366,150	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
150,112	115,451	5,622	منها الإيرادات المحصلة على الاستيراد
339,531	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
99,693	71,000	22,000	منها الرواتب والتعويضات
60,666	12,783	2,078	منها خدمة الدين العام والأساس
26,619	32,537	14,483 -	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي

المصدر: وزارة المالية

لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٥٨٣٩٤ مليار ليرة مقابل ٥٩٠٠١ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ٨٧٧١ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية
في تموز ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية

جدول رقم 7 توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهوراً	144 شهوراً	120 شهوراً	84 شهوراً	60 شهوراً	36 شهوراً	24 شهوراً	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	ك 1 2024
100,00	2,40	5,21	48,85	22,25	12,93	6,11	2,25	حزيران 2025
100,00	2,43	5,27	49,36	22,39	12,63	5,66	2,27	تموز 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية تموز ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٩,٤٪ من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢٢,٤٪) والسندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ١٢,٦٪).

الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)	ك21-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون (سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

الخاص بالليرة إلى ٩٠٦٩ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥ مقابل ١١٨١١ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ و ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

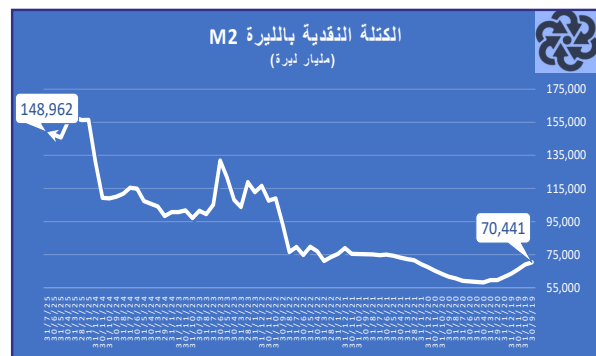
• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودايع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨١٦٩٩ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥، مقابل ٧٨٢١٤ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ و ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. في حين تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع



• الكتلة النقدية بالليرة

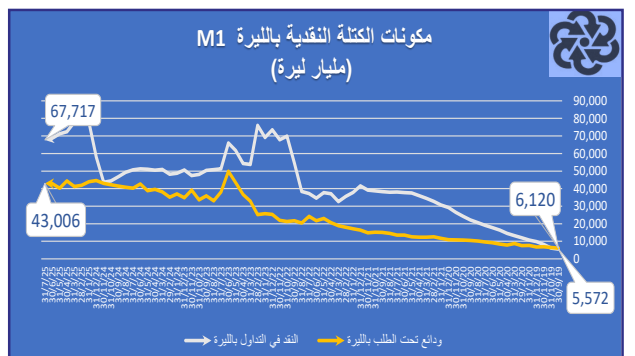
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٦٧٧١٧ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٦٨٧٥١ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الآخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤٨٩٦٢ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥، مقابل ١٤٧٥٢٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ و ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.



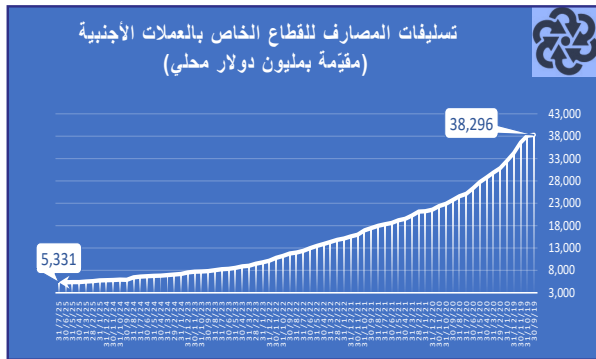
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ١١,١٪ في نهاية تموز ٢٠٢٥، مقابل ١٥,١٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وبلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة

بالليرة ٨٤٢١ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥، مقابل ٨٤٠٠ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وقد سجّلت منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.

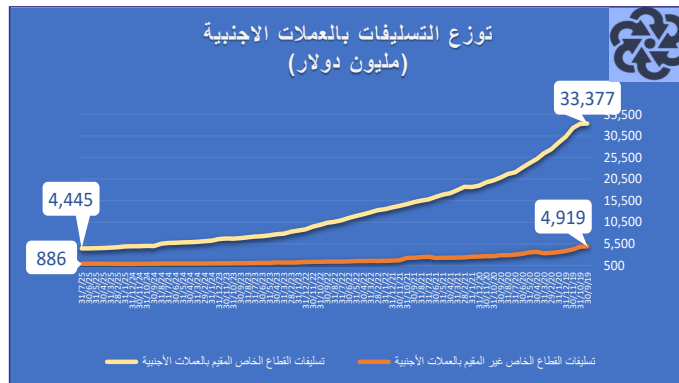


من جهةها، استقرّت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية على حوالي ٥,٣٣ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، وتوزّعت بين حوالي ٤,٤٤ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.



• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية

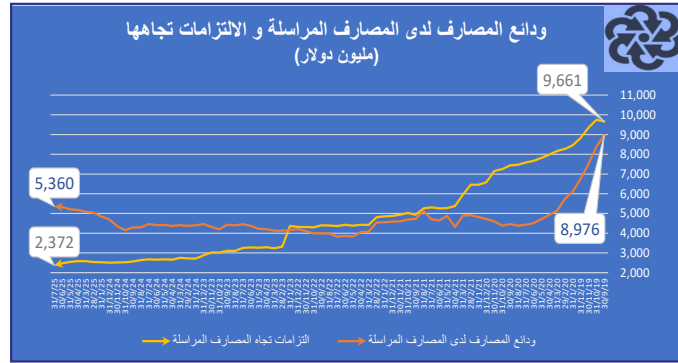
تراجعت وداائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف قليلاً إلى حوالي ٨٧,٦ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ (٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤)، مع العلم أنّها تتضمّن وداائع ال Fresh.



• ازدادت وداائع المصارف لدى المصارف المراسلة بشكل بسيط إلى حوالي ٥,٤ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥ مقابل ٥,٣ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥، في حين تراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى حوالي ٢,٤ مليار دولار من ٢,٥ مليار دولار في كلّ من التاريخين المذكورين.

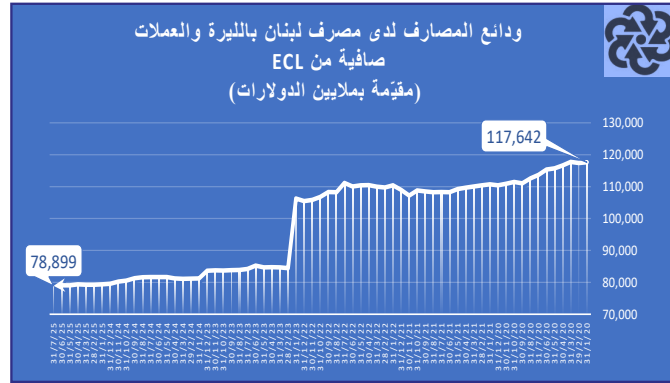
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بقيت مستقرّة على ٦,١٪ في نهاية تموز ٢٠٢٥، كما في نهاية حزيران ٢٠٢٥.

• بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه (٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).



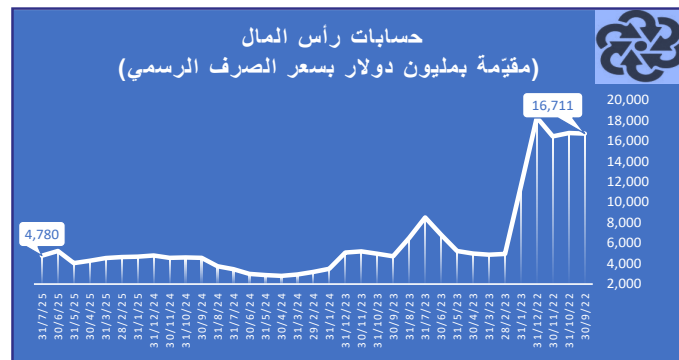
دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥، مقابل ٧٩,١ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ (٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

• تراجعت ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) قليلاً إلى حوالي ٧٨,٩ مليار



نهاية حزيران ٢٠٢٥ (٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

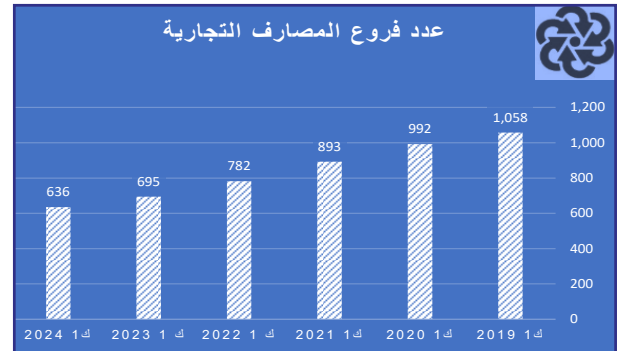
• تراجعت حسابات رأس المال إلى حوالي ٤,٨ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥، مقابل ٥,٢ مليارات دولار في



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• استقرت القيم الثابتة المادية على حوالي ١,٥ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥ شأنها في نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تموز ٢٠٢٥، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٢,٤٣٪ مقابل ١,٥٨٪ في الشهر الذي سبق (١,١٢٪ في تموز ٢٠٢٤)، وارتفع قليلاً متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,٢٣٪ في تموز ٢٠٢٥ من ٩,١١٪ في حزيران ٢٠٢٥ (٤,٥٤٪ في تموز ٢٠٢٤).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٨٥٪ بالحد الأقصى في تموز ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٢٨,٦٥٪ مقابل ١٨,٤٢٪ في الشهر الذي سبق و٣٢,٠٣٪ في تموز ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تموز ٢٠٢٥، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة وبلغت ٦,٥٦٪ مقابل ٦,٥٥٪ في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٨٤٣ يوماً (٢,٣٢ سنة) في نهاية تموز ٢٠٢٥ مقابل ٨٦٦ يوماً (٢,٣٨ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق و٩٣٢ يوماً (٢,٥٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٤. يُذكر أن وزارة المالية متوقّفة عن إصدار أي من فئات سندات الخزينة بالليرة منذ كانون الثاني ٢٠٢٤.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية

(Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل

جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

تموز 2024	حزيران 2025	تموز 2025
1,12	1,58	2,43
4,54	9,11	9,23
32,03	18,42	28,65

متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة

متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة

المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

التسليفات بالدولار ٣,٦٩٪ في تموز ٢٠٢٥ و ٤,٨٣٪ في الشهر الذي سبق (٣,٣٧٪ في تموز ٢٠٢٤). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
في تموز ٢٠٢٥، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٧٪ مقابل ٠,٤٪ في حزيران ٢٠٢٥ (٠,٣٪ في تموز ٢٠٢٤)، وبلغ متوسط الفائدة على

جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

تموز 2025	حزيران 2025	تموز 2024	
0,07	0,04	0,03	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
3,69	4,83	3,37	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر : مصرف لبنان

٤٢,١ مليار دولار مقابل ٤١,٧ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق و ٣٢,٧ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٤.

موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية
في نهاية تموز ٢٠٢٥، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية

جدول رقم 11 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

تموز 2025	حزيران 2025	كانون الأول 2024	تموز 2024	
30454	30277	24102	22312	الذهب
10838	11177	10089	10252	العملات الأجنبية
768	271	168	167	الأوراق المالية الأجنبية
42060	41725	34359	32731	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المصدرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة



الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّنة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	تموز 24	ك1 24	حزيران 25	تموز 25
الموجودات				
الموفورات	7320136	7129571	7085393	7069419
- أوراق نقدية	9509	7180	7842	7964
- ودائع لدى مصرف لبنان	7310627	7122391	7077551	7061455
ديون على القطاع الخاص المقيم	520386	454119	409683	406726
- بالليرات اللبنانية	10733	11433	11668	8922
- بالعملات الأجنبية	509653	442686	398014	397804
ديون على القطاع العام	208895	208357	211325	207266
منها: سندات بالليرة	10224	8778	8400	8421
سندات بالعملات	196785	197756	201229	197617
ديون مختلفة	1885	1823	1696	1228
موجودات خارجية	845642	848956	965861	960250
- قروض على غير المقيمين	83879	77989	79496	79457
- قروض على مصارف غير مقيمة	399146	420027	476808	479680
- موجودات خارجية أخرى	224635	222810	240763	236525
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	78446	56073	60213	55633
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	59537	72057	108581	108955
القيم الثابتة	202759	222551	261264	260826
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	238188	352724	311346	266569
موجودات غير مصنفة	23978	15326	19405	17242
المجموع	9359984	9231604	9264276	9188298
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	6224571	6062160	6035298	6011256
- ودائع بالليرة	60399	65177	74180	77997
- ودائع بالعملات الأجنبية	6164171	5996983	5961119	5933258
ودائع القطاع العام	73729	51576	61808	68172
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	1882285	1871676	1911163	1906496
- بالليرات اللبنانية	2805	2718	4034	3702
- بالعملات الأجنبية	1879481	1868959	1907129	1902794
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	239864	224295	221723	212317
سندات دين	46384	46234	30753	30804
أموال الخاصة	308607	428536	468500	427772
- أموال خاصة أساسية	275147	394917	436450	395664
- أموال خاصة مساندة	33459	33619	32050	32109
مطلوبات غير مصنفة	584544	547127	535031	531480
المجموع	9359984	9231604	9264276	9188298

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	تموز 24	ك1 24	حزيران 25	تموز 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	2914436	3060111	3710150	3695641
- ذهب	1996930	2157141	2709812	2725643
(مقيم بملايين د.أ)	(22312)	(24102)	(30277)	(30454)
- عملات أجنبية*	917506	902970	1000338	969999
(مقيمة بملايين د.أ)	(10251)	(10089)	(11177)	(10838)
ديون على القطاع الخاص	299	264	371	373
سلفات للمصارف التجارية	38503	38575	39356	39293
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1108	1065	983	975
سلفات للقطاع العام	1486801	1486943	1486773	1486801
فروقات القطع	3265347	3020901	2412741	2393282
محفظة الأوراق المالية	565647	560023	566613	611155
القيم الثابتة	554	540	697	846
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	154194	136633	169654	174284
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية				
موجودات غير مصنفة	14216	13674	26658	24726
المجموع	8441106	8318729	8413995	8427377
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	60522	65564	76804	75954
ودائع المصارف التجارية	7571205	7415818	7363606	7342971
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	63661	65533	61975	62989
ودائع القطاع الخاص	4830	4787	4707	4483
التزامات تجاه القطاع العام	466627	533827	650821	681750
التزامات خارجية	162298	164400	165328	164866
(مقيمة بملايين د.أ)	(1813)	(1837)	(1847)	(1842)
الأموال الخاصة	64347	62219	62219	62219
مطلوبات غير مصنفة	47617	6580	28536	32145
المجموع	8441106	8318729	8413995	8427377

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملة الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	تموز 24	ك 24	حزيران 25	تموز 25
الكتلة النقدية M1	91069	102718	111666	110724
- النقد في التداول	50762	58077	68751	67717
- ودائع تحت الطلب بالليرة	40307	44641	42916	43006
الكتلة شبه النقدية	6226416	6062923	6031921	6007449
- ودائع أخرى بالليرة	24406	28268	35861	38239
- ودائع بالعملة الأجنبية	6202011	6034655	5996060	5969210
سندات دين	32959	32809	30753	30804
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	115475	130986	147527	148962
- بالليرات والعملة M3	6350444	6198450	6174341	6148977
- إجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6369613	6208708	6181066	6155264
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	1393780	1626243	2385944	2423746
- الموجودات بالذهب	1996930	2157141	2709812	2725643
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(603150)	(530898)	(323868)	(301896)
وضعية القطاع العام المدينة	4859882	4594527	3858981	3799037
- ديون صافية على القطاع العام	1594534	1573625	1446240	1405755
- فروقات القطع	3265347	3020901	2412741	2393282
ديون على القطاع الخاص	638580	542272	498102	493934
- بالليرات اللبنانية	12011	13834	13990	9796
- بالعملة الأجنبية	626569	528438	484112	484138
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(541798)	(564592)	(568687)	(567741)
المجموع	6350444	6198450	6174341	6148977

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحرزة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
تموز 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	109991.40	113492.26	112144.12	109991.40
الجنيه الاسترليني	1211.83	123295.20	115439.30	118292.15
الين الياباني	596.95	626.09	609.06	596.95
الدولار الكندي	64611.61	65896.04	65395.54	64611.61
الدولار الاسترالي	57629.05	59132.65	58552.53	57629.05
اليورو	102289.55	105717.40	104554.31	102289.55

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	حزيران 25				تموز 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار
الجنيه الاسترليني	1.34	1.37	1.36	1.37	1.32	1.37	1.35	1.32
الين الياباني	142.71	146.15	144.55	144.03	143.42	150.75	147.11	150.75
الفرنك السويسري	0.79	0.82	0.81	0.79	0.79	0.81	0.80	0.81
اليورو	1.14	1.17	1.15	1.17	1.14	1.18	1.17	1.14
أونصة الذهب	3274.23	3433.30	3352.58	3302.87	3275.21	3431.72	3340.19	3290.13

المصدر : Bloomberg.com



نشاط المصارف التجارية في النصف الأول من العام ٢٠٢٥

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

المعتمد لاحتساب بنود الميزانية المجمعة أصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بعد أن كان ١٥٠٠٠ ليرة للدولار منذ شباط ٢٠٢٣ و ١٥٠٧,٥ ليرات للدولار في الفترات السابقة. ويعرض الجدول أدناه تطور بنود مطلوبات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، في نهاية العامين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ ونهاية حزيران ٢٠٢٥:

في نهاية حزيران ٢٠٢٥، بلغ إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان ٩٢٦٤٢٧٦ مليار ليرة (١٠٣,٥ مليارات دولار) مقابل ٩٢٣١٦٠٤ مليارات ليرة (١٠٣,١ مليارات دولار) في نهاية العام ٢٠٢٤ و ٩٣٣٦٤٣٢ مليار ليرة (١٠٤,٣ مليارات دولار) في نهاية حزيران ٢٠٢٤ و ١٧٢٨٧٤٠ مليار ليرة (١١٥,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠٢٣. ولا بدّ من الإشارة إلى أن سعر الصرف

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة* (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

حزيران 2025		2024		2023		
الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	
65,1	6035298	65,7	6062160	63,9	1104207	ودائع القطاع الخاص المقيم
0,7	61808	0,6	51576	1,1	18272	ودائع القطاع العام
20,6	1911163	20,3	1871676	18,3	317048	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
2,4	221723	2,4	224295	2,5	43270	التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم
5,1	468500	4,6	428536	4,4	76374	الأموال الخاصة
6,1	565784	6,4	593361	9,8	169569	مطلوبات أخرى
100,0	9264276	100,0	9231604	100,0	1728740	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

* تم احتساب مكونات المطلوبات المحررة بالدولار الأميركي بسعر صرف ١٥٠٠٠ ليرة للدولار في نهاية العام ٢٠٢٣ و ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار في نهاية العام ٢٠٢٤ ونهاية حزيران ٢٠٢٥.

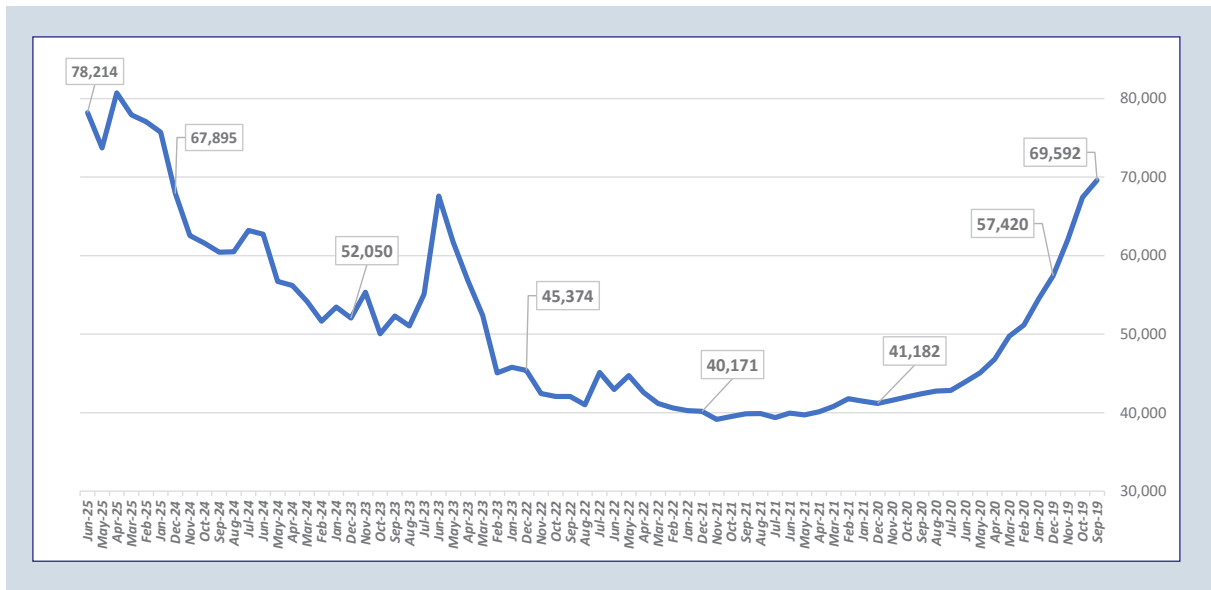
نهاية العام ٢٠٢٣. وفي نهاية حزيران ٢٠٢٥، توزعت الودائع على ودائع القطاع الخاص المقيم بنسبة ٧٥,٤٪ وودائع القطاع الخاص غير المقيم بنسبة ٢٣,٨٪ وتلك العائدة للقطاع العام بنسبة ٠,٨٪. في تفصيل تطور ودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتبين ارتفاع الودائع المحررة بالليرة اللبنانية إلى ٧٨٢١٤ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٦٧٨٩٥

الودائع

في نهاية حزيران ٢٠٢٥، بلغت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، ٨٠٠٨٢٦٩ مليار ليرة (ما يعادل ٨٩,٥ مليار دولار) مقابل ٧٩٨٥٤١٢ مليار ليرة (ما يعادل ٨٩,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠٢٤، و ١٤٣٩٥٢٧ مليار ليرة (ما يعادل ٩٦,٠ مليار دولار) في

تسديد الضرائب والرسوم لصالح الدولة اللبنانية عبر المصارف، كما ساهم في ذلك ظهور عروض من قبل عدد من المصارف، وخاصة في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٢٤، لإيداع مبالغ باليرة لديها بمعدلات فائدة مرتفعة لاقت استحساناً لدى بعض العملاء، إذ توافقت مع أجواء إيجابية في البلد بعد توقّف الحرب.

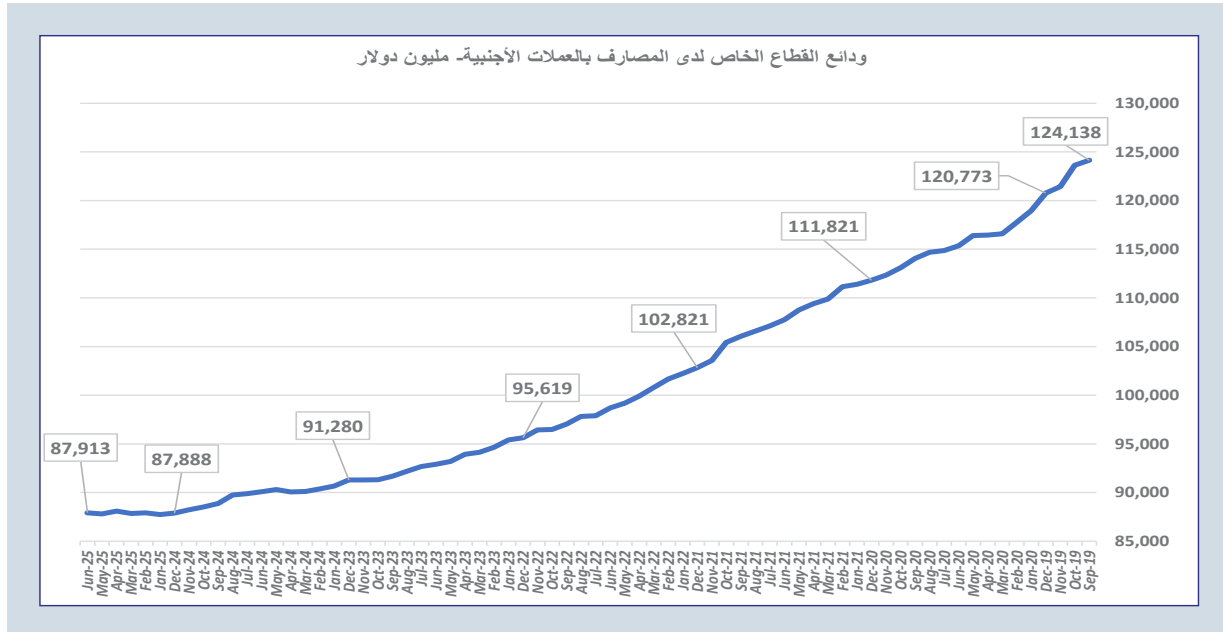
مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤، أي بمقدار ١٠٣١٩ مليار ليرة وبنسبة ١٥,٢٪. وكانت الودائع باليرة ازدادت بقيمة ١٠٦٦٣ مليار ليرة وبنسبة ٢٠,٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٤. وفي كامل العام ٢٠٢٤، ازدادت الودائع باليرة بنسبة ٣٠,٤٪ مقابل زيادتها بنسبة ١٤,٧٪ في العام ٢٠٢٣. وساهم في ارتفاع الودائع باليرة إمكانية



المصدر : مصرف لبنان

استناداً إلى تعاميم مصرف لبنان (التعميم ١٥٨ و١٦٦ وإلى درجة أدنى التعميم ١٥١)، وعمليات حسم الشيكات وتسديد القروض ولو بوتيرة أدنى من السنوات السابقة. تجدر الإشارة إلى أن ودائع الزبائن بالدولار FRESH، والتي تدخل ضمن إجمالي الودائع المحرّرة بالعملة الأجنبية، قد بلغت حوالي ٣,٩ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٣,٢ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ و٢,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٣ بحسب مصرف لبنان.

في المقابل، استقرّت الودائع المحرّرة بالعملة الأجنبية على ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ شأنها في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٩٠,٠ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤ و٩١,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٣. وكانت الودائع بالعملة الأجنبية تراجعت بنسبة ١,٣٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٤، وبلغت نسبة تراجعها ٣,٧٪ في كامل العام ٢٠٢٤ و٤,٥٪ في العام ٢٠٢٣. ويندرج تراجع هذه الودائع في سياق عمليات السحب ضمن السقوف والشروط الموضوعة



المصدر: مصرف لبنان

حساب رأس المال

في نهاية حزيران ٢٠٢٥، بلغ حساب رأس المال للمصارف التجارية العاملة في لبنان ٤٦٨٥٠٠ مليار ليرة أو ما يعادل ٥,٢ مليارات دولار مقابل ما يعادل ٤,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ وما يعادل ٥,١ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٣. وفي نهاية حزيران ٢٠٢٥، شكّلت الأموال الخاصة ٥,١٪ من إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية. من جهة أخرى، شكّلت الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية ٦,٨٪ من الأموال الخاصة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٩٣,٢٪ لرأس المال الأساسي.

توظيفات القطاع المصرفي

يعرض الجدول أدناه تطور بنود موجودات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، في نهاية العامين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ ونهاية حزيران ٢٠٢٥:

لناحية التوزيع الجغرافي، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٦,٥٪ من الودائع الإجمالية في نهاية أيلول ٢٠٢٤ موزعة على ٥٤,٩٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٣,٥٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزع على ٤٥,١٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

على صعيد معدلات الفائدة، بعد أن شهدت الفائدة على الودائع بالليرة منحنى تصاعدياً في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٢٤ مع ظهور عروض من عدد من المصارف لدفع فائدة مرتفعة نسبياً على هذه الودائع تخطت الـ ٣٠٪ في بعض الأحيان، عادت إلى الانخفاض التدريجي في العام ٢٠٢٥. وبلغ متوسط الفائدة على الودائع بالليرة ١,٥٨٪ في حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٣,٥٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ و ٥,٥٥٪ في كانون الأول ٢٠٢٣. في حين بقي متوسط الفائدة على الودائع بالدولار متدنياً وبلغ ٠,٠٤٪ في حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٠,٠٣٪ في كلّ من كانون الأول ٢٠٢٤ و كانون الأول ٢٠٢٣.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة*
(مليارات الليرات - ونسب مئوية)

حزيران 2025		2024		2023	
الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة
76,5	7085393	77,2	7129571	73,0	1261744
76,4	7077551	77,1	7122391	72,6	1254356
4,4	409682	4,9	454120	6,4	110106
2,3	211325	2,3	208357	2,6	44887
10,4	965861	9,2	848955	8,1	139286
5,1	476808	4,5	420027	3,9	66906
0,9	79496	0,8	77989	0,9	14714
3,4	311346	3,8	352724	2,6	44324
2,8	261263	2,4	222551	6,8	116872
0,2	19405	0,2	15326	0,7	11522
100,0	9264276	100,0	9231604	100,0	1728740

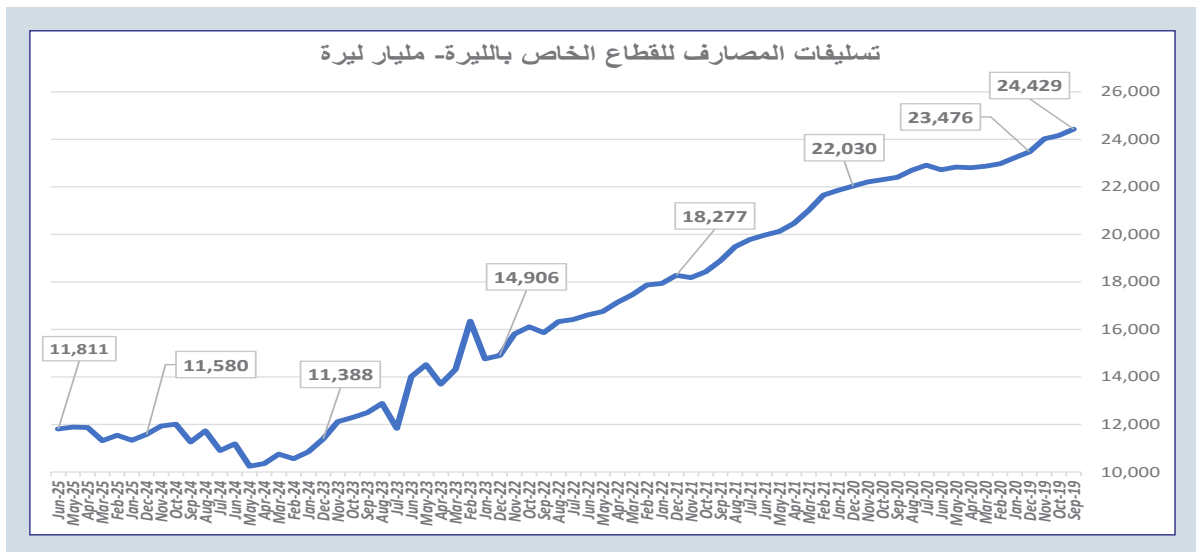
المصدر: مصرف لبنان

* تم احتساب مكونات الموجودات المحزنة بالدولار الأمريكي بسعر صرف ١٥٠٠٠ ليرة للدولار في نهاية العام ٢٠٢٣ و ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار في نهاية العام ٢٠٢٤ ونهاية حزيران ٢٠٢٥.

العام ٢٠٢٥ مقابل تراجعها بنسبة ١,٨% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق. وكانت هذه التسليفات ارتفعت بنسبة ١,٧% في العام ٢٠٢٤ مقابل تراجعها بنسبة ٢٣,٦% في العام ٢٠٢٣، بحيث عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة في العام ٢٠١٩ قبل أن ترتفع مؤخراً لطلب ظرفي.

التسليفات للقطاع الخاص

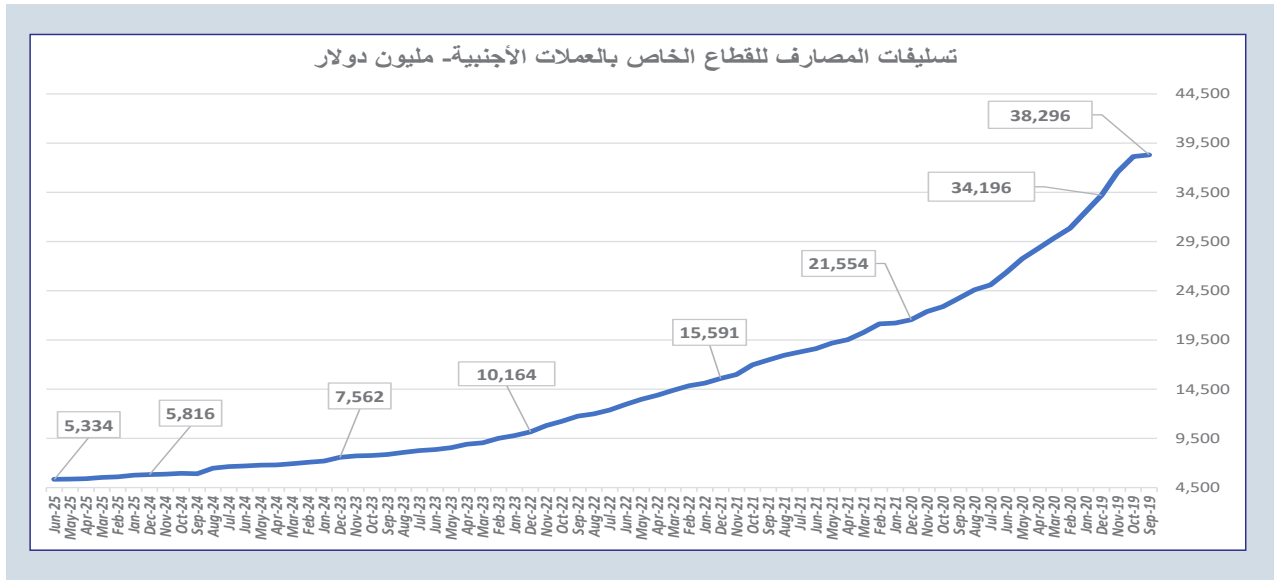
في تفصيل التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم حسب العملة، يتبين ارتفاع التسليفات بالليرة إلى ١١٨١١ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤، أي بنسبة ٢,٠% في النصف الأول من



المصدر : مصرف لبنان

بشكل أساسي بتسديد ديون تقدّر بحوالي ٣٠ مليار دولار إمّا باليرة على سعر ١٥٠٧,٥ أو ١٥٠٠٠ أو بالدولار المحلي أو من خلال شراء شيكات بالدولار المحلي بحسم كبير، وبعدم منح قروض جديدة بشكل منتظم وملمس. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من المصارف بادر بمنح تسليفات ولو بشكل محدود، غير أنّ إطلاق عملية التسليف من جديد يتطلب عودة الثقة وتأمين السيولة الكافية للمصارف وإصدار قانون يفرض تسديد القرض بذات عملة القرض وجملة من الأمور الأخرى.

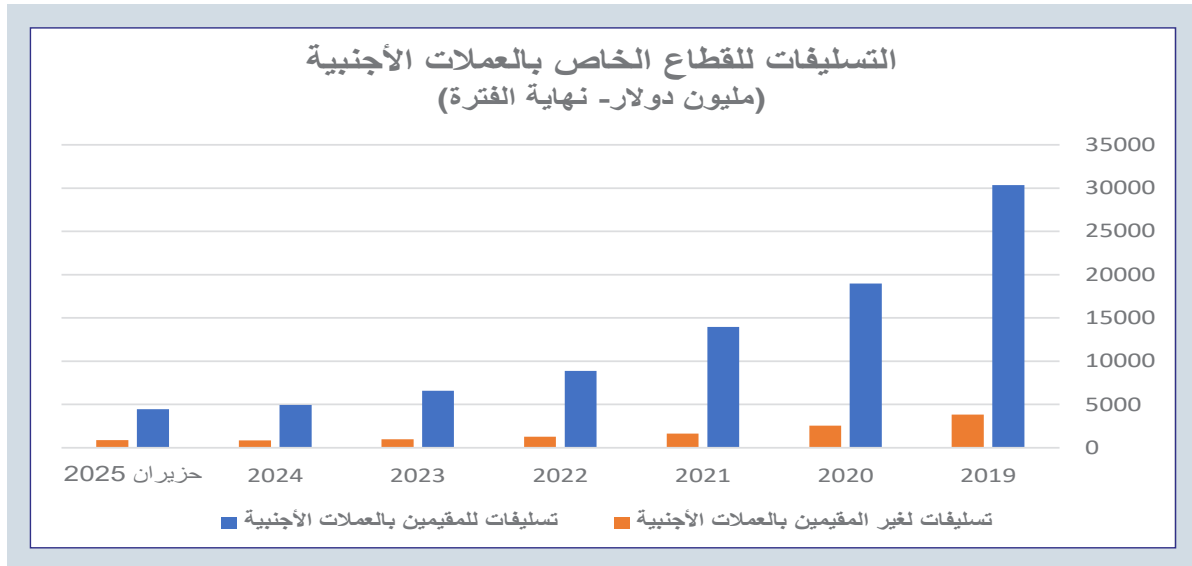
أما التسليفات للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية فتابعت انخفاضها إمّا بوتيرة أدنى من السابق، ووصلت إلى ٥,٣ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٥,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤، أي بانخفاض نسبته ٨,٦٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ مقابل انخفاضها بنسبة ١١,٥٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وكانت هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة ٢٣,١٪ في العام ٢٠٢٤ وبنسبة ٢٥,٦٪ في العام ٢٠٢٣. ويمكن تفسير التراجع في التسليفات بالعملات الأجنبية طوال السنوات السابقة



المصدر : مصرف لبنان

مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيما في الدول العربية والإفريقية. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

وفي نهاية حزيران ٢٠٢٥، بلغت قيمة التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم حوالي ٨٨٨ مليون دولار، وشكّلت ١٦,٣٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية الشهر المذكور مقابل ١٤,٧٪ في نهاية العام ٢٠٢٤. وتتعلّق هذه التسليفات في جزء كبير منها بتمويل



المصدر : مصرف لبنان

من العام ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، إلى أن نسبة عالية منها - وقدرها ٥٨,٩٪ - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تتخذ نسبة ٤١,١٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). وفي نهاية حزيران ٢٠٢٤، بلغت حصة القروض مقابل تأمين عقاري ٣١,٤٪، وحصة القروض بكفالات شخصية ١٤,٦٪، وحصة القروض مقابل قيم مالية ٥,٨٪، وحصة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ٥,٠٪، وحصة القروض مقابل ضمانات عينية أخرى ٢,١٪.

على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، استمرّ انخفاض حصة القروض الشخصية، وبخاصة القروض السكنية، إلى ١٣,٨٪ من مجموع التسليفات في نهاية حزيران ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة) من ٣١,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩، مقابل ارتفاع حصة القطاعات الأخرى بشكل عام، علماً أن قطاع التجارة والخدمات لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر التي شكّلت ٣٦,٨٪ من مجموع التسليفات في نهاية حزيران ٢٠٢٤ و ٣٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

وفي نهاية حزيران ٢٠٢٥، بلغت قيمة التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم حوالي ٨٨٨ مليون دولار، وشكّلت ١٦,٣٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية الشهر المذكور مقابل ١٤,٧٪ في نهاية العام ٢٠٢٤. وتتعلّق هذه التسليفات في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقرض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى ٦,١٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٥ من ٦,٦٪ في نهاية العام ٢٠٢٤ و ٨,٣٪ في نهاية العام ٢٠٢٣، كما انخفضت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى ١٥,١٪ مقابل ١٧,١٪ و ٢١,٩٪ في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية النصف الأول

توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية
(كما في نهاية الفترة)

كانون 1 2019		كانون 1 2022		كانون 1 2023		حزيران 2024	
القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
(مليار ليرة)		(مليار ليرة)		(مليار ليرة)		(مليار ليرة)	
29622	33,0	13180	33,4	63486	36,0	349685	36,8
14898	16,6	7312	18,5	43134	24,4	240498	25,3
9672	10,8	4577	11,6	20697	11,7	127803	13,5
28142	31,3	10555	26,8	28164	16,0	131424	13,8
18345	20,4	7028	17,8	8695	4,9	27196	3,1
3725	4,1	1982	5,0	12042	6,8	61606	6,5
1136	1,3	541	1,4	2605	1,5	14299	1,5
2584	2,9	1299	3,3	6281	3,6	23741	2,5
89779	100,0	39446	100,0	176409	100,0	949056	100,0

المصدر: مصرف لبنان

العام ٢٠٢٤ و ٢١٩١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، تم رفع النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة (وبالتالي المؤونات المكوّنة عليها) من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).

الموجودات الخارجية

بلغت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة ٥,٣ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٤,٧ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٢٤ و ٤,٥ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٢٣. وشكّلت نسبتها من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ٦,١٪ و ٥,٣٪ و ٤,٩٪ في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. يُذكر أن المصارف تستخدم هذه السيولة بالعملات الأجنبية بشكل أساسي لتلبية العمليات المصرفية مع الخارج وكذلك حاجات السيولة داخلياً، من سحبات الزبائن لتطبيق التعميمات ١٥٨ و ١٦٦ كما لتغطية الودائع في المصارف اللبنانية بالدولار الـ FRESH.

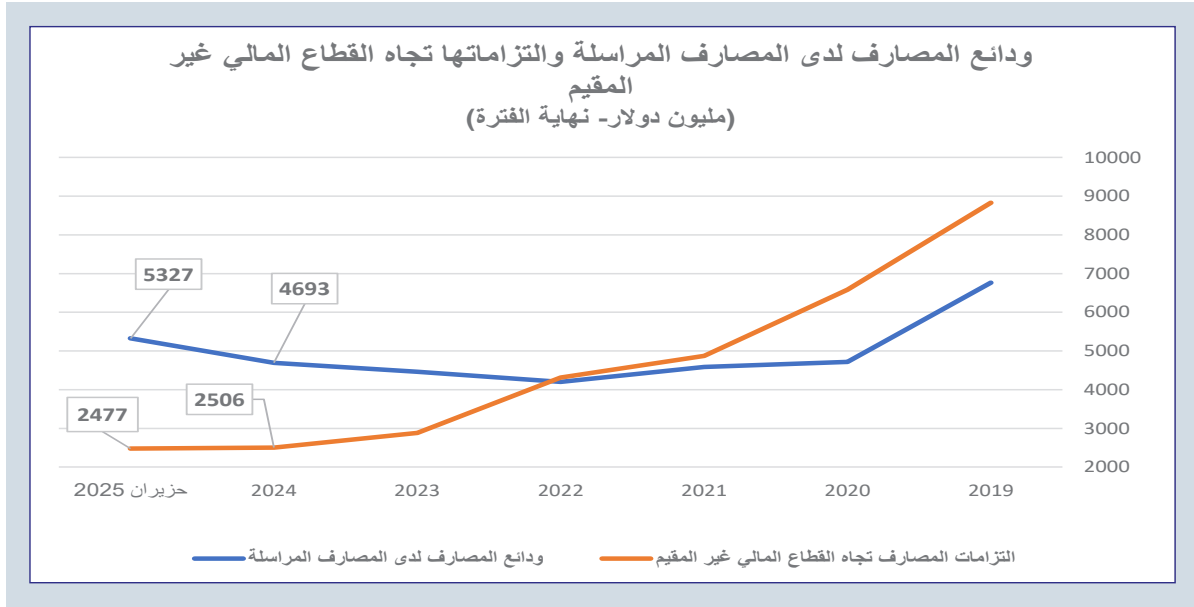
على صعيد آخر، تشهد معدّلات الفائدة على التسليفات منحنى تصاعدياً منذ العام ٢٠٢٤، إذ ارتفع متوسط الفائدة المدينة على الليرة إلى ٩,١١٪ في حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٥,٦١٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ و ٣,٩٧٪ في كانون الأول ٢٠٢٣. كما ارتفع متوسط الفائدة المدينة على الدولار إلى ٤,٨٣٪ مقابل ٣,٧٠٪ و ١,٩٥٪ في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

التسليفات للقطاع العام

تابعت محفظة المصارف التجارية في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية انخفاضها لتبلغ ٨٤٠٠ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤ و ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣، مع الإشارة إلى أن وزارة المالية أعلنت في كانون الأول ٢٠٢٣ التوقّف عن إصدار سندات خزينة بالليرة بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ وحتى إشعار آخر. بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز الصافية من المؤونات، ما يوازي ٢٢٤٨ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٢٢١٠ ملايين دولار في نهاية

مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٣. ١,٦ ملياراً في نهاية العام ٢٠٢٤

وبلغت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة صافيةً من الالتزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم ٢,٩



المصدر : مصرف لبنان

إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. يُذكر أن الودائع لدى المصرف المركزي بالعملة الأجنبية تشكّل حالياً حوالي ٩٠٪ من مجموع ودائع الزبائن في المصارف بالعملة الأجنبية، وتكون بالتالي معالجتها المدخل الأساسي لحلّ مشكلة ودائع الزبائن في القطاع المصرفي.

نشير إلى أنه بموجب التعميم الوسيط رقم ٧٣١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧، خفّض المصرف المركزي نسبة الودائع الإلزامية بالعملة الأجنبية إلى ١١٪ بدلاً من ١٤٪ (التعميم الوسيط رقم ٥٨٦ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٢١) من العناصر المكوّنة بالعملة الأجنبية.

الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران ٢٠٢٥، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان بالليرة اللبنانية وبالعملة الأجنبية الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) ٧٠٧٧٥٥١ مليار ليرة أو ما يعادل ٧٩,١ مليار دولار مقابل ما يعادل ٧٩,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ وما يعادل ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٣. وشكّلت هذه الودائع ٧٦,٤٪ من إجمالي الموجودات في نهاية حزيران ٢٠٢٥. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملة الأجنبية، وكذلك الودائع الحرّة بالليرة والعملة الأجنبية، إضافة



مؤشر BLOM يرتفع في آب إلى أعلى مستوى منذ ٦ أشهر

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للبنان لشهر آب ٢٠٢٥ إلى أعلى مستوى له في ستة أشهر، ولحظ تحسناً في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني. وتعليقاً على نتائج المؤشر، قالت كبيرة المحللين في بنك لبنان والمهجر للأعمال ميرا سعيد: ارتفع مؤشر مديري المشتريات BLOM PMI من ٤٨,٩ نقطة في تموز ٢٠٢٥ إلى ٥٠,٣ نقطة في آب ٢٠٢٥ مسجلاً قراءة أعلى من المستوى المحايد البالغ ٥٠,٠ نقطة التي تمثل الخط الفاصل بين النمو والإنكماش والتي كانت الأعلى في ستة أشهر. ويُعزى ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي إلى ارتفاع المؤشرات الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة ونمو الأنشطة الشرائية.

وارتفعت كمية الطلبات الجديدة التي استلمتها شركات القطاع الخاص اللبناني خلال فترة المسح الأخيرة. ويمثل هذا الارتفاع المرة الأولى لنمو الطلبات الجديدة خلال الأشهر الستة الماضية، ولكنه كان طفيفاً بوجه عام. وأشارت البيانات الرئيسية إلى أن هذا النمو يُعزى إلى الطلب من العملاء المحليين نظراً إلى انخفاض مبيعات الصادرات الجديدة. ورغم ذلك، كان تأثير تراجع الطلب في الأسواق الدولية متدنياً حيث كان معدل انكماش الصادرات الأدنى خلال سلسلة الإنخفاض الحالية التي امتدت إلى ستة أشهر.

ورفعت شركات القطاع الخاص اللبناني مستوى إنتاجها في منتصف الفصل الثالث من العام الحالي لمواكبة النمو في مستوى الطلب. وتماشياً مع نمو الطلبات الجديدة، كان نمو النشاط التجاري في آب ٢٠٢٥ الأول منذ شباط ٢٠٢٥.

بساط عرض للهيئات الإقتصادية المؤتمر الإستثماري في تشرين الثاني: طريقة تفكير جديدة للحكومة

عقدت الهيئات الإقتصادية برئاسة الوزير السابق محمد شقير، اجتماعاً مع وزير الإقتصاد والتجارة الدكتور عامر بساط في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، بمشاركة رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي شارل عرييد وحضور أعضاء الهيئات. وتم خلاله عرض ومناقشة

المؤتمر الإستثماري الذي تعتزم الحكومة اللبنانية تنظيمه في تشرين الثاني المقبل تحت عنوان «بيروت ١»، وذلك بتنظيم مشترك من وزارة الإقتصاد والتجارة والمجلس الإقتصادي، بهدف إستقطاب الإستثمارات وتعزيز الثقة بالإقتصاد الوطني.

وقدم الوزير بساط عرضاً مفصلاً عن المؤتمر، مشيراً إلى «أن تسمية المؤتمر الإستثماري بـ «بيروت ١» هو بشكل أساسي لإعادة بناء الثقة بلبنان، وللتفريق بينه وبين مؤتمرات باريس ١ و٢ و٣ لا سيما لجهة الأهداف.

وقال الوزير بساط: «صحيح أن المؤتمر تنظمه الدولة إلا أن المحرك الأساسي والحقيقي هو القطاع الخاص والإغتراب وشركاؤنا العرب والأجانب»، مؤكداً أن «إطلاق المؤتمر يعني أن لبنان قد أخذ طريقاً جديداً، علماً أننا لا نزال في البداية لكننا أخذنا طريقاً جديداً».

توصيات «مؤتمر الإقتصاد الإغترابي الرابع»: شراكة استراتيجية مع المغترب

أصدرت الهيئات المنظمة لـ التوصيات والإستخلاصات والمقترحات التي أسفرت عنها جلسات المؤتمر. ونظمت مجموعة «الإقتصاد والأعمال» «مؤتمر الإقتصاد الإغترابي الرابع» (٢٠٢٥) بالشراكة مع وزارة الخارجية والمغتربين وبالتعاون مع اتحاد الغرف اللبنانية والجامعة اللبنانية الثقافية في العالم.

وصدر عن هذا المؤتمر مجموعة نت التوصيات أبرزها:

١- ترسيخ دور المغترب اللبناني كشريك استراتيجي في التنمية الوطنية، من خلال إدماجه في السياسات العامة عبر أطر قانونية ومؤسسية تحصن دوره من التجاذبات السياسية والإنقسامات الحزبية، بما يعزز وحدة الرؤية الوطنية ويكرّس المغترب كمكوّن حيوي في مسيرة النهوض.

٢- في إطار تطوير البيئة الإستثمارية، يوصي المؤتمر بتهيئة بيئة إستثمارية جاذبة وشفافة للمغتربين، من خلال تسهيلات إدارية وحوافز قانونية وضريبية، وضمان الإستقرار السياسي والأمني، مع التأكيد على إستعادة الثقة بالمؤسّسات المالية والقضائية كشرط أساسي لتحفيز الإستثمار المنتج.

الخارجية لفتح فرص تدريب وعمل للطلاب.
١٠- العمل على تعميق التعاون الإقتصادي والتقني والثقافي مع دول استضافة المغتربين، مستفيدين من علاقاتهم ومواقعهم المؤثرة، مع اقتراح آليات لتمثيلهم في الحياة التشريعية ومؤسسات صنع القرار. كما يشدّد على استثمار قصص النجاح الإغترابية في دعم الإقتصاد اللبناني وتعزيز علاقاته الخارجية.

١١- ولدعم المستثمر، يقترح منح المغتربين صفة «المستثمر اللبناني المميز» بما يوفر لهم حوافز قانونية وضريبية، وتسهيلات في التملك والاستثمار. كما ينبغي إنشاء صناديق تمويل جماعي وإستثمارية مخصّصة للإغتراب، وربطها بمشاريع وطنية ذات جدوى إقتصادية وإجتماعية.

١٢- التشديد على أهمية إشراك المهندسين والفنيين اللبنانيين، لا سيما من المغتربين، في مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار، مع التركيز على تعزيز التعليم المهني والتقني وربط التخصصات الجامعية بحاجات السوق المحلية والإقليمية لضمان توفير الكفاءات المؤهلة والمناسبة لمتطلبات التنمية.

١٣- التركيز على الاستثمار في قطاعات استراتيجية مثل الصناعة، التكنولوجيا، العقارات، والسياحة الراقية، إلى جانب تطوير البنية التحتية في مجالات النقل، المناطق الصناعية، والمرافق اللوجستية. كما يُقترح دعم المناطق الإقتصادية الخاصة والمراكز الرقمية.

١٤- وضع استراتيجية وطنية شاملة لإعادة تموضع لبنان كمقصد سياحي عالمي ومركز للإعلام الرقمي، عبر شراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تحديث القوانين وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، إضافة إلى إنشاء منصات رقمية لتسويق الفرص الإستثمارية وتنظيم سوق المال.

١٥- إنشاء آليات مؤسّساتية دائمة لتوثيق العلاقة بين الداخل والإنتشار، وربط الطاقات المنتشرة بالخطّة الوطنية للتنمية، من خلال منصات رقمية ومبادرات إقتصادية وثقافية. كما يؤكّد على أهمية توثيق النجاحات الإغترابية والإستفادة منها في دعم وتنفيذ خطة التنمية الوطنية.

٣- تسريع إقرار الإصلاحات القانونية والمالية، وعلى رأسها رفع السرية المصرفية والإنتظام المالي. كما يوصي بإصلاح القطاع العام، وتحديث الإدارة، وترشيد الإنفاق، وتعزيز استقلالية القضاء، إضافةً إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتسهيل تحويلات المغتربين.

٤- ترشيد القطاع العام وتمكين القطاع الخاص، عبر تحديد دور الدولة كمنظم ومخطط، وفتح القطاعات الحيوية أمام الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، بما يضمن الكفاءة والشفافية واستدامة الخدمات، ويسهم في تعزيز التوازن المالي وتحفيز النمو الإقتصادي.

٥- تطوير آليات مؤسّساتية لتوظيف خبرات المغتربين واستثماراتهم في مشاريع إنتاجية استراتيجية، لا سيما في القطاعين الصناعي والزراعي، من خلال مبادرات مبتكرة وبرامج لنقل المعرفة وربط الأسواق الخارجية بالإمكانات المحلية.

٦- يؤكّد المؤتمر أن الإستقرار الأمني والسياسي ضروريان للتنمية والإستثمار، داعياً إلى بسط سلطة الدولة، حصر السلاح بالمؤسّسات الشرعية، وتعزيز الأمن والسلم الأهلي، مع تعزيز الثقة بالسلطات القضائية والدبلوماسية لإستعادة العلاقات الخارجية.

٧- وضع استراتيجية وطنية شاملة للتحويل الرقمي تشمل كافة القطاعات، وتأسيس مجلس أعلى للتحويل الرقمي والذكاء الإصطناعي يضمّ ممثلين عن القطاعين العام والخاص والإغتراب، مع تحديث الإطار القانوني لحماية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير بنية تحتية رقمية متكاملة لدعم اقتصاد رقمي واعد.

٨- إنشاء هيئة وطنية وشبكات مهنية وتخصصية لربط الكفاءات اللبنانية المنتشرة عالمياً بالمشاريع الرقمية في لبنان، مع تشجيع استثمار هذه الطاقات في القطاع الرقمي، وتعزيز التعاون مع الدول المتقدمة عبر شراكات المغتربين.

٩- التأكيد على أهمية إصلاح النظام التربوي وتطوير رأس المال البشري لسد فجوة المهارات وتعزيز التنافسية الوطنية، فضلاً عن تحديث المناهج لتتماشى مع متطلبات الإقتصاد الرقمي والتنمية، مع دعم الجامعات لإدراج شهادات دولية، وتعزيز التعاون مع المؤسّسات

جابر يوقع قرض البنك الدولي بـ ٢٥٠ مليون دولار لإعادة الإعمار

وقّع وزير المال ياسين جابر مع المدير الإقليمي للبنك الدولي جان كريستوف كاريه قرصاً مقدماً من البنك بقيمة ٢٥٠ مليون دولار مخصصاً لإعادة إعمار البنى التحتية في المناطق التي تضررت جراء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. وهو القرض الأول لإعادة الإعمار، وأولى الخطوات نحو إعادة الإعمار.

الصادرات الصناعية في العام ٢٠٢٤

نشرت وزارة الصناعة أرقام الصادرات الصناعية واستيراد الآلات والمعدات الصناعية للعام ٢٠٢٤. وقد بلغت قيمة الصادرات الصناعية ٢٥١٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٤ مقابل ٢٥٥٢ مليوناً في العام الذي سبق، أي أنها سجّلت تراجعاً بنسبة ١,٥٪. وتصدّرت الدول العربية بلدان المقصد بنسبة ٣٩,٣٪، تلتها الدول الأوروبية (٢١,١٪) ومن ثم الدول الأفريقية غير العربية (١٦,٣٪). واحتلت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية المرتبة الأولى للمنتجات الصناعية المصدّرة (٢١٪)، تلتها منتجات

الصناعات الكيماوية (١٧,٥٪)، ثم المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة ١٧,٤٪. على صعيد آخر، بلغ حجم الاستيراد من الآلات والمعدات الصناعية ١٣٢ مليون دولار في العام ٢٠٢٤.

المالية العامة في العام ٢٠٢٤

نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة. وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤. وعليه، يكون قد تحقّق فائض إجمالي بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وعند احتساب تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، تكون المالية العامة حقّقت فائضاً أولياً فعلياً بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤.

المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية	قانون موازنة 2024	المحقق في العام 2024	الفارق بين المحقق والقانون
المقبوضات الإجمالية	312,996	348,233	35,237 +
إيرادات الموازنة	308,435	306,034	2,401 -
الإيرادات الضريبية	243,089	253,636	10,547 +
الإيرادات غير الضريبية	65,346	52,398	12,948 -
مقبوضات الخزينة	4,561	42,199	37,638 +
المدفوعات الإجمالية	308,435	345,000	36,565 +
رصيد الموازنة العامة	0	3,233	3,233 +

المصدر: وزارة المالية



السبب الرئيسي لتراجع دور المصارف من عمليات الإقراض المباشر

الأزمة المالية. فمنذ بداية هذا القرن، لم يعد هذا النوع من الائتمان يمثل أكثر من ٣٥٪ من الإقراض الخاص وما زال ثابتاً عند هذا المستوى حتى اليوم.

في الموازنة، كان هناك تراكم متزايد من الأوراق المالية المرتبطة بالديون بدلاً من القروض المصرفية التقليدية. وتشمل هذه الأوراق السندات المدعومة بالرهن العقاري، وأوراق الشركات، والقروض الممنوحة لشركات الائتمان الخاصة. لا تزال المصارف تجمع الودائع من الأسر، ولا يزال معظمها يمنح القروض. ولكن بدلاً من الاحتفاظ بهذه القروض في ميزانياتها، تلجأ المصارف إلى بيعها، وتشتري في المقابل شرائح من الأوراق المالية بأسعار السوق من جهات مقرضة أخرى.

وبذلك، تكون المصارف تخلت تدريجياً عن دورها في توفير الائتمان. وحتى مع نمو حجمها في الاقتصاد، إذ ارتفعت أصولها من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٠ إلى ٩٤٪ اليوم، بقيت مساهمتها في الإقراض ثابتة، عند حوالي النصف.

أما الأسر والشركات فتقتصر من مجموعة كبيرة من المقرضين والضامنين الآخرين الذين يُجمعون الدين ويبيعونه للمصارف. وقد تحولت الشركات الكبرى بشكل متزايد إلى أسواق السندات العامة لتمويل الديون، ولجأت الشركات الصغيرة إلى شركات التكنولوجيا المالية والمقرضين عبر الإنترنت. لا تزال الأسر تعتمد على المصارف للحصول على قروض الرهن العقاري، إلا أن هذه القروض لا تُدرج في ميزانيات المصارف إلا بعد إعادة تجميعها وتوريقها من قبل الوكالات الحكومية.

يعود هذا التغيير دون شك بجزء منه إلى القيود التنظيمية. فعلى سبيل المثال، تُفسر السياسات الأخيرة تخلي المصارف عن جزء كبير من الإقراض الخاص لصالح مؤسسات أخرى وفقاً لإحدى الأبحاث، كون الجهات التنظيمية تلزم المصارف بالاحتفاظ برأس مال أكبر عند منح قروض مباشرة للشركات مقارنة بشراء أوراق مالية مدعومة بقروض مماثلة.

استعرض جيمي ديمون، رئيس JP Morgan Chase مجموعة من القيود والقوانين التنظيمية المتداخلة التي ترهق كاهل المصارف، داعياً الجهات التنظيمية لإعادة تقييم الوضع ومراجعة شاملة للأنظمة مثل Basel III وغيرها، كونها تعيق عملية الإقراض وتقلل من السيولة. فالإصلاح ضروري لخلق المزيد من السيولة والقروض ونظام أكثر أمان.

إن البيروقراطية التنظيمية أعاق عمل المصارف التجارية الكبرى في أعقاب الأزمة المالية العالمية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وكنتيجة مؤسفة إنما متوقعة، انسحبت هذه المؤسسات العملاقة من عمليات الإقراض. وقد ترك ذلك فراغاً ملأته بشكل متزايد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والائتمان الخاص - وهي صناديق تقتصر من شركات إدارة الأصول، وليس من المصارف.

القصة ليست خاطئة تماماً، لكنها تتناسى مساراً أطول في تاريخ الائتمان. إذ في الواقع، بدأ هذا التحول قبل عقود من الأزمة المالية، وتحديدًا منذ ستينات القرن الماضي، حيث شهد الإقراض المباشر من المصارف للشركات والأسر تراجعاً مطرداً. ما يعكس دوافع أعمق من تعقيدات الإجراءات التنظيمية.

يقوم النموذج التقليدي للمصارف على أن الأخيرة تقبل الودائع، وتعيدها عند استحقاق آجالها مع فائدة. وتمنح المصارف الشركات والأسر قروضاً عقارية، وقروضاً للأعمال الصغيرة، وقروضاً استهلاكية. كانت مهمتها واضحة: حماية الودائع، وتقييم الجدارة الائتمانية ومراقبة المقترضين. وكذلك كان الطريق إلى تحقيق الأرباح واضحاً، فتستفيد من هامش الفائدة بين ما تدفعه للمودعين وما تجنيه من المقترضين. كانت القاعدة الرائجة في السابق ٣-٦-٣، أي اقترض بفائدة ٣٪، وأقرض بفائدة ٦٪، وابدأ مشوارك الرياضي عند الساعة ٣ من بعد الظهر.

في العام ١٩٧٤، كان ما يقارب ٥٥٪ من الإقراض الخاص في أميركا يُسجل في ميزانيات المصارف كقروض مباشرة. لكن هذا المشهد اختفى قبل وقت طويل من اندلاع

بإمكان المصارف الآن الاحتفاظ بالسرائح الأكثر أماناً من الديون المسندة، والتي تُسدّد أولاً عند حدوث أي خلل. ويمكن توجيه السرائح الأكثر مخاطر إلى المستثمرين ذوي الآفاق الأبعد كشركات التأمين أو إلى أصحاب الرغبة الأكبر في تحمّل المخاطر كصناديق التحوّط. وتشير بعض الأبحاث إلى أن طفرة الائتمان التي تقودها جهات إقراض غير مصرفية تميل إلى أن تكون أقل زعزعة للاستقرار، وترتبط بانخفاض خطر انهيار الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع الطفرات التي تقودها المصارف.

يُلقي التحوّل في القطاع المصرفي الضوء أيضاً على السمات المُميّزة لهذا القطاع. لطالما ناقش الأكاديميون ما إذا كانت ميزة القطاع المصرفي تكمن في جانب الالتزامات (ودائع منخفضة التكلفة) أو في جانب الأصول (إصدار القروض ومراقبتها وتحصيلها). في الواقع، يحسم نمو حجم المصارف، وسط تنازلها عن جزء كبير من عمليات الإقراض لصالح جهات أخرى هذا الجدل، ويؤكد أن سر نجاحها يكمن في استقطاب المودعين وليس المقترضين.

الخبر السار للمصرفيين هو أن النسخة الحديثة من قاعدة ٣-٦-٣ لا تزال سارية. لا يزال بإمكان المصارف الاقتراض بفائدة منخفضة. وهي تدفع الآن للمودعين فائدة تُقارب ٠,٥٪ بدلاً من ٣٪ كما في السابق. تُقرض، أو بالأحرى تستثمر، في مجموعة واسعة من الأوراق المالية بعوائد تراوح بين ١٪ و ١٠٪. أما بالنسبة لوقت الانطلاق في الساعة الثالثة فقد أصبح عند الساعة الرابعة بعد الظهر.

المراجع: الطبعة الإلكترونية من مجلة The Economist 31 تموز 2025، *The deeper reason for banking retreat-Why bankers no longer play golf at 3pm*.

لكن لهذا التحوّل جذوراً أعمق، كما وثّقتها إحدى البحوث. فقد أدّت التطورات التكنولوجية، من برامج التسديد وصولاً إلى التقييم (FICO) إلى تطوير أدوات مالية جديدة وأسواق للأوراق بديلة. قبل عام ١٩٨٠، كانت سوق سندات الشركات أقل نضجاً، لم يكن أحد بحاجة لفهم التزامات القروض المضمونة والتي تُقسّم القروض وتوزّعها على المستثمرين وفقاً لرغباتهم في المخاطر. أما اليوم، فتعدّ هذه المؤسسات جزءاً راسخاً من النظام المالي. كما أن المدّخرين باتوا يتصرّفون بشكل مختلف، إذ ابتعدوا عن الودائع المصرفية نحو صناديق التقاعد وصناديق النقد التي توجّه مدّخراتهم إلى أسواق الائتمان.

كما في السابق، تستخدم المصارف حالياً الودائع لحمل أصول مرتبطة بالديون. وتُعدّ الجدارة الائتمانية اليوم كما في السابق أمراً بالغ الأهمية. لا تزال الخسائر تؤثر على الميزانية، سواء تخلّفت الأسر عن سداد قرض عقاري ممنوح مباشرة من المصرف أو قرض آخر مكوّن من محفظة أوراق مالية. لكن مصارف اليوم أقل هيمنة، ليس فقط كون عمليات إقراضها باتت تتخذ أشكالاً مختلفة وغير مباشرة. وفقد تبيّن من خلال تتبّع تدفقات الائتمان عبر الوسطاء، أن صافي الإقراض المصرفي للأسر قد انخفض بنحو الربع على مدى السنوات الخمسين الماضية.

مع تراجع دور المصارف في الإقراض وانتقال الائتمان بسهولة إلى جهات وأماكن أخرى، يتعيّن على صانعي السياسات توسيع نطاق سعيهم لتحقيق الاستقرار المالي، بعدما كان بإمكانهم الحفاظ على استقرار النظام المالي عبر مراقبة عدد محدود من المؤسسات المصرفية. ولحسن الحظ، أصبحت المصارف أقل هشاشة وأقل ارتباطاً بتمويل القروض الطويلة الأجل، وغير السائلة، بودائع قصيرة الأجل قابلة للتشغيل. فبدلاً من الاحتفاظ بمحافظ كاملة من الرهون العقارية، أصبح



حتى مع معاناة الاقتصاد الصيني، الأسهم ترتفع... ماذا يحدث؟

للبلاد. كما بدأت الأسر تحوّل بعض مدّخراتها الضخمة نحو الأسهم؛ وأعلنت الشركات عن إعادة شراء أسهم بقيمة ٧٥ مليار يوان (١٠ مليارات دولار) في النصف الأول من العام، وهو ارتفاع متواضع مقارنة بالنصف الثاني من العام السابق. كذلك اندفعت شركات التأمين إلى سوق الأسهم، حيث استثمرت ٦٢٠ مليار يوان في النصف الأول من العام، مقارنة بـ ٦٣٠ مليار يوان في كامل العام ٢٠٢٤، وفقاً لشركة الوساطة Jefferies.

ومع ذلك، تبدو السوق أحياناً وكأنّها تتحدّى الجاذبية. فعلى سبيل المثال، أظهرت بيانات رسمية في ١٥ آب تراجعاً أكبر من المتوقع في إنفاق المستهلكين والإنتاج الصناعي والاستثمار الثابت. فهل هبطت الأسهم؟ ليس تماماً، إذ ارتفع مؤشر شنغهاي المركّب بنسبة ١٪.

وفي حين تعاني الشركات، لا يُبالي المستثمرون. فبحلول ٢٧ آب، أعلنت أكثر من ٢٢٪ من الشركات المدرجة في البرّ الرئيسي Mainland China التي كشفت نتائج النصف الأول عن خسائر، وهو أعلى معدل منذ أربع سنوات، مقارنة بـ ١٦٪ في العام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تُعلن شركات أخرى قريباً، لكنّ الاتجاه ليس مُشجّعاً.

إلى جانب ذلك، فإنّ الإصلاحات الرسمية ليست مُطمئنة كما تبدو للوهلة الأولى. فالمستثمرون الذين يأملون بنتائج سريعة من حملة الدولة ضدّ فائض الإنتاج قد يُصابون بخيبة أمل. تعتمد السياسة الصناعية في الصين على دعم ضخم، ما يُغذّي المنافسة الشرسة ويُخفّض الأسعار. ولهذا السبب، فإنّ السيارات الكهربائية الصينية أرخص بكثير من مثيلاتها في الخارج. إنّ إنهاء فائض الإنتاج فعلاً سيتطلّب تحوّلًا جذرياً بعيداً عن سياسات قائمة منذ عقود، وقبولاً بارتفاع معدّلات البطالة الناتجة عن انهيار الشركات الضعيفة. ورغم حدوث ذلك في بعض القطاعات، إلّا أنّه من غير المرجّح أن يتمّ في مختلف الصناعات وبالمستوى المطلوب، في ظلّ قلق القادة من البطالة ومن المنافسة في الأسواق العالمية.

بالنسبة للمستثمرين الصينيين، إنّ العشب هو دائماً أكثر خضرة في أماكن أخرى. فعادةً ما يكون أداء سوق الأسهم المحلي ضعيفاً، ما يدفع المتعاملين إلى النظر نحو بورصات الولايات المتحدة الأميركية أو اليابان وإيجاد طرق للالتفاف على قيود رأس المال في الصين، لكن هذا العام كان مختلفاً. فقد وصل مؤشر شنغهاي المركّب، وهو مؤشر السوق المحلية الصينية، إلى أعلى مستوى له منذ عشر سنوات في ٢٥ آب. وارتفع بنسبة ٣٦٪ منذ بداية العام، متقدّماً على مؤشر S&P ٥٠٠ الأميركي وعلى المؤشرات العالمية.

في الوقت نفسه، يُعاني الاقتصاد الصيني من فائض في الإنتاج، ما ولّد سباقاً نحو القاع. فالإنجازات التجارية والتكنولوجية الكبرى، مثل صناعة السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية، هي الأكثر تضرراً من وفرة الشركات التي تتنافس في الأسواق نفسها. حتى شركة BYD، أنجح شركات السيارات الكهربائية في الصين، تجد صعوبة في دفع مستحقات مورديها. كما ارتفعت خسائر العديد من كبريات شركات الطاقة الشمسية خلال الأشهر الستة الأولى من العام. أما المواطنون العاديون، مثل سائقي التوصيل، فقد وقعوا أيضاً في أتون حروب الأسعار.

لذلك يأتي الأداء المذهل للبورصة مُحتملاً بشعور من عدم الارتياح. فمنذ بداية العام، سعت الدولة الصينية إلى رفع المعنويات، مستفيدة من إنجازات مثل تطوير نموذج متقدّم للذكاء الاصطناعي من شركة ناشئة تُدعى DeepSeek، ومن النجاح الباهر لفيلم الرسوم المتحركة المحلي Ne Zha ٢. كما شكّلت حملة الدولة على فائض الإنتاج، والتي تُسمّى أحياناً حملة «مكافحة التراجع» (anti-involution)، دليلاً على أنّ المسؤولين يُحاولون معالجة أكبر مشاكل الصين.

وهناك أسباب أخرى للتفاؤل. فالقطاع الصناعي الموجه نحو التصدير صمد بشكل أفضل ممّا كان متوقعاً في مواجهة هجمات الرئيس الأميركي دونالد ترامب التجارية. وفي ٢٥ آب، خفّفت شنغهاي القيود على شراء المنازل، وهو إجراء قد يُعزّز أسعار العقارات في المركز المالي

آب، تردّدت شائعة أنّ هيئة الأوراق المالية تُحاول تقليل استخدام مصطلحات مثل «Bull Market» على وسائل التواصل الاجتماعي. ربما يوشك هذا الصعود على الاصطدام بالواقع.

المراجع : The Economist- 27 August 2025

كل هذا يُثير القلق بين المحترفين. فقد قال أحد مديري الصناديق أنّ أسعار الأسهم يمكن أن تواصل الصعود طالما أن السيولة متوافرة، لكنه أضاف أنها تبدو متزعزعة بشكل متزايد. فيما لاحظ محللو بنك HSBC مؤخراً أنّ «الارتفاع يبدو منفصلاً عن الواقع». وحتى الدولة نفسها قد بدأت تشعر بالقلق: ففي ٢٧





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف : + 961/01 970500
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

